



## أثر تفعيل دور المحاسبة القضائية في توثيق البيئة المالية والمحاسبية

هه لكورد محمد علي محمد امين

قسم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة صلاح الدين/ اربيل - العراق

الايمل: halgurdrawandzy@gmail.com

### الملخص

يتضمن البحث الموسوم " أثر تفعيل دور المحاسبة القضائية في توثيق البيئة المالية والمحاسبية " . دراسة مفهوم المحاسبة القضائية وأثرها على البيئة. تعتبر البيئة عاملاً رئيسياً لنمو وتطوير النشاط التجاري. وهي أحد أهم الاستراتيجيات ضرورية لنجاح التبادل التجاري . إن تكوين وتأهيل بيئة المالية والمحاسبية ملائمة مع تطورات الدولية العصرية ، يتطلب توفير كثير من الخدمات المختلفة . إن المشكلة التي تناولها الدراسة تتمثل في " عدم ثقة ومصداقية بالبيئة المالية والمحاسبية ، وتفشي عمليات احتيال والغش والتزوير ، وزيادة منازعات ومشاكل المالية بين الشركات والمؤسسات والمستثمرين وبهدف إجراء الدراسة قام الباحث بتوضيح مفهوم ومعنى مجموعة من المفردات العلمية ذات صلة أساسية بالوضوع الدراسة لأعطاء مفهوم نظري للبحث بصورة متكاملة . وقام الباحث بتبني الفرضية بهدف حل المشكلة التي تناولها والتي تقيد " إن إحداث وتفعيل المحاسبة القضائية تؤدي الى ترصين وتحكيم البيئة المالية والمحاسبية وتوثيقها لتأمين وضمان حقوق وممتلكات الشركات والمؤسسات والمستثمرين . إن المحاسبة القضائية هي أداة مهم تعمل على تزويد المحاكم والقضاء بالتقارير المالية . يتضمن أدق معلومات مصدقة ، ومعززة بالأدلة الثبوتية ، لفصل وحل نزاعات ومشاكل المالية . ويكتسب المحاسبة القضائية ثقة وقناعة الشركات والمؤسسات والمستثمرين على تأمين وضمان بيئة المالية والمحاسبية سليمة .

**الكلمات المفتاحية:** المحاسبة القضائية، البيئة المالية والمحاسبية، التبادل التجاري.



# The Effect of Activating the Role of Judicial Accounting in Documenting the Financial and Accounting Environment

**Halgurd mohammad ali**

**Accounting Department - College of Administration and Economics**

**Salahuddin University - Iraq**

**Email: halgurdrawandzy@gmail.com**

## ABSTRACT

The environment considers a main factor for grow and developing trading activity. It is one of important strategic. Create and recruiting adequate financial and accounting environment with updates international development. It needs available more types of different services. The search deals with the problem that " lost confidence and faithful of financial and accounting environment by companies and institutes and investment , existing of corruption and fraud , makes increases of financial appealing . In accordance of search plan , it concentrate on the problem to study or deals with some useful related subjects , to provide sufficient theoretical concepts of different subjects or syllabus .aimed to interpret and explain scientific framework for the ethics closely . The search depend on the assumption that means " acting and renewing forensic accounting led to enhances and original financial and accounting environment and confidence with insuring to protect the properties of companies and institutes and investors . finally the search explain and aimed to improve that the forensic accounting is an important tool . which is works to provide courts and justices with a special reports contains a faithful information enhanced with a persuade evidence that solve all financial problems and earned the confidence with faithful and persuade of companies and institutes with investors that financial and accounting environments is very strong and safety.

**Keywords:** judicial accounting, financial and accounting environment, commercial exchange.



## مقدمة

تعتبر بيئة عاملا رئيسيا لنمو تبادل التجاري وتنشيطها وتطويرها ، ومن أهم ستراتيديات الأساسية والجوهرية لنشاط التجاري . إن تكوين و تهيئة بيئة تجارية ومالية سليمة وعصرية تتواءم مع تطورات الدولية يستلزم توفير كثير من المستلزمات والأحتياجات والخدمات . ومن هذه الخدمات الأمن والاستقرار والقانون وأنظمة المالية و المحاسبية والتدقيقية المعاصرة. إن مثل هذه الخدمات تشكل مقومات الأساسية للبيئة التجارية . وتجعلها أن تكون موضع الثقة والأمان .وبدورها تساهم في جذب الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال لأستثمار فيها وتنشيط حركة تجارية. وإطمئنانهم على ضمان حقوقهم وإلتزاماتهم والمحافظة على سلامة أموالهم وممتلكاتهم من فقدان والضياع .

تعتبر وجود أنظمة المحاسبية والتدقيقية متطورة ، تتوافق مع تطورات المالية والمحاسبية الدولية الحديثة أحد أهم ركائز الرئيسية لهذه البيئة . وتشكل عصب تغذيتها وأستمراريتها في أدائها لتلبية إحتياجات ومطالب الأطراف المتعاملة من الخدمات المالية بصورة ممتازة . وتوفير الأمان والمحافظة على ممتلكاتهم وضمان حقوقهم وإلتزاماتهم . في ظل غطاء علمي وقانوني دقيق وسليم . وعلى الرغم من أهمية ودور الأساسي لهذه الأنظمة للحد من الفساد المالي والمحاسبي ، إلا أن هذا لايعني إن تطبيقات المحاسبية والمالية والتدقيقية خالية من الأعمال أحتيال وغش وتزوير . قد تكون هناك إفلات من السيطرة وضبط نظام المحاسبي والتدقيقي ، نتيجة وجود فجوات والنقاط الضعف فيها ،و لأسباب مختلفة قد تكون عمدية أو غير العمدية . تسبب إختلال في إستقرار و توازن البيئة ،و تحد من أدائها وقدرتها على تأمين وتلبية أحتياجات ومطالب الأطراف المتعاملة في هذه البيئة . ومن ثم وفقدان الثقة والمصادقة من قبل الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال بهذه البيئة . وإنسحابهم وهروبهم منها . خوفا من فقدان وضياع أموالهم حقوقهم وممتلكاتهم. برزت المحاسبة القضائية لتكامل وتعزيز وتوثيق هذه البيئة. والقضاء على أحتيال وغش ، وإعادة إستقرار و توازن ، وتحكيم وتوثيق البيئة المالية والمحاسبية باعتبارها وسيلة فعالة لسد وضبط الفجوات ونقاط الضعف الموجودة في أنظمة المحاسبة التدقيق ، وقادر على كشف عمليات الأحتيال والغش والتزوير، عن طريق التحري والتحقيق والتحليل في المستندات والكشوفات والسجلات والقوائم والوثائق وإستنتاج المعلومات وتحصيل الأدلة الثبوتية والحقائق بصورة علمية وقانونية . و إعداد تقرير عنها وتقديمها للمحاكم . عليه يمكن النظر الى المحاسبة القضائية بأنها أداة فعال بيد المحاكم ، قادر على فصل النزاعات وحل والمشاكل المالية ، والمثل أمام القضاء وإدلال بشهاداتها وأدلتها معترفة وموثوقة لأقرار المحاكم .

إن المحاسبة القضائية تمثل صمام الأمان وخط حماية نهائية ، بعد التدقيق والرقابة لتأمين وضمان الحقوق والممتلكات الأطراف المتعاملة . وسدا منيعا ورادعا قويا لتسرب وإفلات أية أحتيال والخدع ، في أية فجوة أو ثغرة التي تستغل وفق أساليب التخصصية لتحقيق مصالح الشخصية. عليه فإن محاسب القضائي يجب أن يكون ، على دراية تامة بعلم المحاسبة والتدقيق والمالية العامة والتجارة والقانون ويتميز بخبرة وممارسة عملية كبيرة ودقيقة ويتصف بمهارات وكفاءات عالية.ولديه قدرة خاصة على التحري والتحقيق والتحليل تمكنه من حسم مواقف و تحصيل أدلة ثبوتية وشهادات قاطعة لحل النزاعات. وبناء على ماتقدم ، تكتسب المحاسبة القضائية ثقة ومصادقية كبيرة لدى الشركات والمؤسسات تتمكن من تأمين حقوقهم وضمان ممتلكاتهم ، بأعتبارها جزءا مكملا لخلق بيئة مالية ومحاسبية محكمة ورصينة.

1 – منهجية البحث : تتكون منهجية البحث من عناصر التالية :

## مشكلة البحث

تحدث منازعات و مشاكل مالية بين الأطراف المتعاملة من الشركات والمؤسسات والمستثمرين لأسباب عديدة، سواء كانت نتيجة المعاملات أو في التطبيقات المحاسبية أو في التحليلات أو في إعداد التقارير المالية أو تدقيقها وغيرها. بهدف حل هذه المنازعات و المشاكل والقضاء عليها بصورة علمية



وبمقتضى القانون، لضمان الحقوق والممتلكات وتأهيل بيئة موثوقة ورصينة . وبناء على ذلك يمكن صياغة المشكلة البحث كما يلي :

عدم ثقة ومصداقية بالبيئة المالية والمحاسبية . وتقضى عمليات احتيال والغش والتزوير ، وزيادة منازعات ومشاكل المالية في الشركات والمؤسسات .

أو يمكن صياغة المشكلة عن طريق التساؤل التالي :

هل إن المحاسبة القضائية قادرة على تأمين البيئة المالية والمحاسبية رصينة ومحكمة ، لضمان وحماية الحقوق والالتزامات وتأمين سلامة عائدة الممتلكات شركات والمؤسسات عند حدوث منازعات ومشاكل المالية .

**هدف البحث :** يهدف البحث الى توضيح نشأة التاريخية لظهور للمحاسبة القضائية ، ومن ثم شرح وبيان مفهوم وتعريف المحاسبة القضائية وأهميتها وطبيعتها ، وتحديد أهدافها والمؤهلات والكفاءات التي يتميز به المحاسب القضائي ومجال عمله . وكيفية تحصيل الأدلة الثبوتية وأهميتها في عمل المحاسب القضائي وكذلك يتضمن كيفية إعداد التقرير وقواعده وأصوله ، ومحتوياته ومكوناته من المعلومات المحاسبية والتدقيقية والمالية حول المنازعات . ومن ثم تحليل وبيان دور المحاسبة القضائية في تحري وتحقيق وتحليل المنازعات والقضايا المالية لترصين وتقوية بيئة المالية والمحاسبية وتأمين وضمان الحقوق والممتلكات لشركات والمؤسسات والمستثمرين وتقوية ثقتهم بها .

### فرضية البحث :

يبني الباحث الفرضية التالية بهدف توصل الى نتيجة لمشكلة البحث :

إن إحداث وتفعيل المحاسبة القضائية تؤدي الى ترصين وتحكيم البيئة المالية والمحاسبية وتوثيقها وتأمين حماية حقوق وممتلكات الشركات والمؤسسات والمستثمرين .

### أهمية البحث :

1- يتعلق موضوع البحث بمفهوم المحاسبة القضائية وهي من المواضيع العصرية والحديثة ، ولا يزال البحوث والدراسات مستمرة بصدها ، وتحلل مركزا مهما وحساسا في المنازعات المالية في ظل تطورات الدولية .

2- يتعلق موضوع البحث بترصين وتوثيق بيئة المالية والمحاسبية وتحكيمها ، لضمان الحقوق والممتلكات وتأمين حمايتها ، عن طريق تفعيل دور المحاسبة القضائية

3- زيادة نشاط التجاري وتطويرها ، نتيجة الثقة والقناعة الشركات والمؤسسات والأفراد بالبيئة المالية والمحاسبية محكمة ورصينة قادر على ضمان وتأمين حقوقهم وممتلكاتهم في حالة وجود منازعات والمشاكل المالية .

4- تساهم البحث في أماكن جذب استثمارات المالية عن طريق تاهيل وتوفير خدمات وتأمين حقوق والممتلكات وتوثيق القناعة والثقة بالبيئة المالية والمحاسبية رصينة

### منهجية البحث

أعتمد الباحث على إستخدام المنهج النظري ( المنهج الاستنباطي ) ، في قيام بالبحث والدراسة . عن طريق إستخدام الكتب والمصادر ورسائل والبحوث والمقالات المكتوبة بصدد الموضوع البحث لأعطاء توضيح وبيان مفهوم المفردات العلمية التي تناولها الدراسة وأعطاء رؤية علمية تشكل الأرضية عامة لجانب النظري للمفهوم المحاسبة القضائية . ومن ثم لتنبت منه الاستنباط الفكري عن طريق تحليل وتفسير للعوامل والمتغيرات والمؤثرات التي تناولها الدراسة بهدف تحديد العلاقات وربط عوامل



لتحصيل وإستخلاص النتائج وتدوين الملاحظات من أجل حصاد ثمرة الفرضية التي تبنت عليها الدراسة وهي حلول مقترحة للمشكلة المطروحة .

## 2- نشأة التاريخية لظهور المحاسبة القضائية

يرجع تأريخ ظهور المحاسبة القضائية الى عام 1817 م بعد أن تم تسجيل أول قضية عرفت باسم قضية " ماير ضد سيفتون " والتي تتعلق بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية وتم الأستعانة بخبرة محاسبية للتعرف على الجوانب المالية لهذه القضية نتيجة أستخدام تقنيات ومبادئ المحاسبة القضائية من قبل المحاكم . حيث يستعان بالمحاسب القضائي كشاهد وخبير في جلسات محكمة الأفلاس من عام 1817 . (أمين وسعيد، 2017، 18)

ويقول (راضي والروازق ، 2018 ، 204 -- 205 ) ، بأن تأريخ المحاسبة القضائية يعود الى ما يقارب 200 عام ، أذ وجدت بدايتها في كلاسيكو في سكوتلاند عام 1824 و التي تمثلت بشهادات أعطيت للمحاسبين توهلهم للمشاركة بإجراءات التحكيم وإبداء الرأي الفني ومحاييد لفض النزاعات بالمحاكم .

وأستمر مشاركة المحاسبين القضائيين في نزاعات والمشاكل التي أحتاجت محكمة اليهم لأدلال بشهاداتهم وأزدادت أهتمام بهم على مر الزمن . في عام 1900 بداء ظهور المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة إذ أدى تبني أو أعتماذ ضريبة الدخل الاتحادية الى زيادة الطلب على المحاسبين القضائيين وذلك بسبب التهرب من دفع الضريبة . ونتيجة لذلك طورت دائرة ضريبة الدخل الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من التقنيات القضائية لكشف المتهربين عن دفع الضرائب . وفي عام 1931 كان أول إستخدام موثق للمحاسبة القضائية عندما وجهت الى آل كابوني بالتهرب الضريبي ، وفي الحرب العالمية الثانية تم الأستعانة بالمحاسبة القضائية من قبل مكتب التحقيقات الفدرالية (د. أمين وسعيد، 2017 ، 24 ) .

نشر ماروريس بيلوبت عام 1946 مقالا بعنوان المحاسبة القضائية مكانها في إقتصاد اليوم . وفي عام 1982 تم إصدار أول كتاب بعنوان "المحاسبة القضائية وشهادة الخبرة تم تأليفه من قبل فرانسيس كيومان (شعبان، 2015، 14).

وفي عام 1986 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القضائيين ( AICPA )لائحة إرشادات تضمن خدمات التقاضي التي يقوم بها المحاسب ( راضي ، والروازق ، 2018 ، 202 -- 201 )

وفي عام 1996 تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين American Board of Forensic Accounting ( ABFA ) وكذلك في عام 1998 قام مجمع مفتشي جرام الفساد المعتمدين )

CFE ( Certified Fraud Examiner ) بأعطاء شهادة زمالة المحاسبة القضائية (أدريس ، 2019 ، 43-44).

ويضيف الباحث إن النشاطات والأهتمامات بالمحاسبة القضائية إزدادت بمرور الزمن نتيجة تطورات الأقتصادية والمالية وبالأخص بعد الأزمة المالية في 2000 ، وبفعل المقالات والبحوث والدراسات حول دور المحاسبة القضائية في النزاعات لدى المحاكم . ومن ثم أن تاريخ ظهور المحاسبة القضائية حديثة مقارنة بتاريخ علم المحاسبة والتدقيق ، وإن جهد وأهتمام التي تعطى بعلم المحاسبة والتدقيق تزيد أكثر عن الأهتمام بالمحاسبة القضائية إلا إن الفوائد المالية التي تتحقق عن طريق المحاسبة القضائية في تعزيز وترصين بيئة مالية والمحاسبية أكثر بكثير عند مقارنتها بعلم المحاسبة والتدقيق لرد والحد من الأحتيال و التلاعب والغش . حيث أثبت الأزمة المالية العالمية فقدان الثقة الى حد كبير بالتدقيق والرقابة لطورتها في إفلات زمام السيطرة لديها ، في حين إزداد دور المحاسبة القضائية والحوكمة ولجان التدقيق في إحداث الإصلاح والحد من الفساد المالي وإعادة الثقة والأطمئنان الى ساحة الأعمال والأستثمار بشكل كبير .





3 - مفهوم المحاسبة القضائية وتعريفها .  
تشكل المحاسبة القضائية إحدى مجالات الحديثة في المحاسبة . تهتم وتتركز على قيام بالتحري والتحقيق والتحليل في المنازعات والمشاكل المالية مطروحة أمام المحاكم . التي تحدث بين الشركات والمؤسسات والأفراد بهدف معالجتها . وعلى الرغم من مرونة الأطار العلمي للمحاسبة القضائية إلا إنها تخصص في مجال المحاسبة والتدقيق والمالية العامة معرفة التامة بالأصول القانون والقضاء .  
و يشير مصطلح المحاسبة القضائية الى العلاقة بين المحاسبة والقانون وتوظيف المعلومات المحاسبية في مجال القضاء أو لأغراض استشارية ( صالح ، 2018 ، 28 )  
إن طبيعة العمل ومجال تخصص المحاسبة القضائية ، يستلزم أن يتصف المحاسب القضائي بمجموعة من مؤهلات وكفاءات معينة . تأهله من أداء أعماله بصورة متفوقة وناجحة . وهي الخبرة والممارسة في المحاسبة والتدقيق ، القدرة على التحري والتحقيق والتحليل ، ومهارة في جمع المعلومات والأدلة وثقة البنفس ، والجرأة في حسم المشاكل وغيرها .  
ويقول ( الخالدي والجبوري ، 2012 ، 460 ) ضرورة توفر وفهم وقابلية للمحاسب القضائي من الجوانب التالية

- 1 - الخلفية المحاسبية القوية .
  - 2 - المعرفة في مجال التدقيق والرقابة وتقييم المخاطر واكتشاف الاحتيال
  - 3 - الفهم الأساسي للبيئة القانونية .
  - 4 - مهارات الاتصال الشفهية والكتابية
- إن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما الخدمات القانونية التي تعترف بدور المحاسب القانوني كخبير أو مستشار ، و خدمات التحقيق التي تستفيد من مهارات المحاسب القانوني التي قد لا تؤدي بالضرورة الى الشهادة في المحكمة ( الجليلي ، 2012 ، 12 ) .  
ولا يتدخل المحاسب القضائي في شؤون تطبيقات المحاسبية ولا في إجراءات التدقيق لامن بعيد ولا من قريب ، إلا بعد حدوث منازعة أو مشكلة بين الأطراف . يقوم المحاسب القضائي بالتعمق والتيقن في المنازعات والقضايا المالية مطروحة أمام المحاكم بناءً على طلبها . عن طريق التحري والتحقيق والتحليل بهدف جمع الأدلة ومعلومات المالية والمحاسبية وإعداد التقرير خاص عنها وتقديمه للمحكمة . يتضمن هذا التقرير أدق معلومات مفصلة عن القضية معززة بالأدلة الثبوتية بعد إطلاعه على المستندات والقوائم والسجلات والوثائق والمحاضر المحكمة وغيرها . يمثل هذا التقرير شهادة المحاسب القضائي ، خلاصة عمله يبين فيه رأيه المحايد . وتعتمد المحاكم على تقرير المحاسب القضائي وتعتبرها وثيقة رسمية مصدقة ومعتمدة للأقرار في المحاكم .  
إن الفضائح المحاسبية التي حدثت في شركات إنرون وتايكو وشركة وورد كوم ، وضعت شركات المحاسبة والتدقيق ، في وضع لا يحسد عليه . حيث تم تفويض ثقة الجمهور بمهنة المحاسبة ومع ذلك ، فلقد خلقت تلك الفضائح فرصة للمحاسبة القضائية لأثبات ذاتها وأستطاع المحاسبون القضائيون أن يحققوا نجاحا كبيرا في الكشف عن حالات كثيرة من حالات إحتيال وبطريقة مهنية وإنسيابية عالية ، مما أدى الى زيادة الثقة في هذا الفرع من المحاسبة . وقامت العديد من المنظمات والحكومات بإصدار لوائح وقوانين جديدة .

إن إستعانة المحاكم بالمحاسب القضائي ، هي نتيجة إفتقار المحاكم ، الى شخص متخصص ومتمرس وخبير في شؤون المحاسبة والتدقيق والمالية العامة . ولديه دراية ومعرفة تامة بالأصول القانون المحاكمات وإجراءات القضائية . ولغرض تعيين محاسب القضائي لدى المحاكم بعنوان خبير القضائي . يتطلب الأمر تحديد شروط تعزيزية للمتقدمين . وأن يتوفر فيهم كفاءات ومؤهلات ممتازة . وإن يجتازوا الاختبارات، ويثبتوا عضويتهم لدى النقابة ، ولدهيم شهادات تخصصية من أجل إعتراف بهم وتصديقهم . ويمكن للمحاسب القضائي فتح مكتب لغرض تقديم مختلف خدمات ضمن نطاق عمله ، مثل استشارات وتحليلات مالية والمحاسبية وأحتسابات مختلفة وإجراء تقديرات وتخمينات للمبيعات وأحتسابات كلفوية



وتعويضات وتحديد الضرائب وتقييم وتسعير والأواق المالية وتجارتها . وقيام بالوكالة عن العملاء وغيرها .

وإشارة الى ماورد سابقا ، حول مفهوم المحاسبة القضائية ولغرض تعريفها ، نجد ورود تعاريف كثيرة بخصوص المحاسبة القضائية منها :

. حيث عرف ( شعبان ، 2015 ، 20 ) المحاسبة القضائية بأنها نتيجة عملية التكامل الحاصلة بين المهارات المحاسبية والمدققين بالإضافة الى مهارات التحقيق .

وتعرف الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين بأن المحاسبة القضائية هي تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والتدقيق الحسابات والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها ( جاسم ، 2017 ، 26 ) .

ويعرف ( حسن وعبد الرحمن ، 2015 ، 128 ) المحاسبة القضائية بأنها تطبيق المفاهيم والأساليب المحاسبية لحل المشاكل القضائية وتقوم بالأفصاح عن الأشخاص المسؤولين عن الغش والتلاعب .

ويعرف ( الكبيسي ، 2016 ، 3 ) المحاسبة القضائية بأنها حقل من حقول المحاسبة تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي .

ويقدم الباحث التعريف التالي بخصوص المحاسبة القضائية ، بأنها حقل من حقول علم المحاسبة تمثل تكامل بين علم المحاسبة والتدقيق وعلوم المالية مع دراية ومعرفة تامة بأصول القانون المحاكمات والتشريعات ، بغرض التحري والتحقيق والتحليل في المنازعات المالية وإعداد التقرير عنها معززة بالأدلة للأقرار في المحاكم .

إن المحاسبة القضائية هي تخصص محاسبي ذات إطار علمي مرن ، تعتمد على دراية تامة بمزيج من العلوم المحاسبية والتدقيقية و المالية العامة والقانونية والشرعية او العلوم السلوكية لحل مشاكل المالية وكشف إحتيال ، بعد إفلاتها من سيطرة التدقيق والرقابة بناء على مؤهلات والخبرات والكفاءات مذهلة .

وفي رأي الباحث إن الخبرة والممارسة العملية للمحاسب القضائي إن لم تدعّمه في قدرته على قراءة وكشف خفايا سرية وراء الوثائق الأوراق والمستندات التي بنيت عليه الإحتيال لايفيده خلفية العلمية مهما كانت قوية

## 4 - أهداف المحاسبة القضائية

تسعى المحاسبة القضائية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ، يمكن توضيحها وتلخيصها من خلال النقاط التالية وكما يلي : ( الجليلي ، 2012 ، 41 )

- 1 - خلق بيئة عمل إيجابية .
  - 2- تجنب إحتيال والسرقة
  - 3- إستعادة الثقة الجمهور بالشركات
- ويضيف ( جاسم ، 2017 ، 29 ) : أهداف أخرى تسعى المحاسبة القضائية الى تحقيقها ، من هذه الأهداف :

- 1 - دعم التقاضي : تشمل جميع المستندات لقبول أو رفض الأدعاء ، ثم مراجعة المستندات الملزمة لتكوين التقييم المبني للحالة .
  - 2 - دعم الحكومة ، النظام والأمتثال أمام القانون .
- وينكر ( سعيد و أمين ، 2017 ، 45 ) بخصوص الأهداف المحاسبية القضائية
- 1 - التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة .
  - 2- التحري عن عمليات الإحتيال وإكتشافها والذي يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية .



3 - إجراء تحليل وتحقيق من صحة احتساب المبلغ التعويض .  
و يرى الباحث بأن اهداف المحاسبة القضائية أكثر شمولية وعمومية و هي الخطوط الاستراتيجية لتأهيل أرضية عامة لسيطرة على الأعمال التجارية. وتركز على تحكيم وتقوية بيئة المالية والمحاسبية . بغرض إحتواء الفجوات والثغرات ونقاط الضعف التي لم تغطيها أهداف التدقيق أو تقع خارج سيطرتها. وتعود السبب الى إن المحاسبة القضائية هي الوسيلة لرد والحد من تفشى الفساد والأحتيال والغش والمشاكل التي أفلتت من السيطرة المحاسبية و التدقيق والرقابة ولأسباب مختلفة .

### 5 - فوائد المحاسبة القضائية

تحقق المحاسبة القضائية العديد من فوائد يمكن عرضها وكما يلي ( أحمد ، 2018 ، 26- 27 ) :

- 1 - تساهم المحاسبة القضائية في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية .
  - 2 - إن المحاسبة القضائية تلبي إحتياجات كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم .
  - 3 - الحكم في الممارسات الأهمال المهني ، يساعد المحاسب القضائي في إذا كان هناك مخالفة للأخلاقيات والمعايير المهنية .
  - 4- تبحث الماضي وتذهب وراء الحقائق وتفتح الأبواب للمزيد من البحوث والدراسات العلمية (عزريل ، 2016، 9)
  - 5 - البحث ما خلف الوثائق ، إذا تمكن مراجع الحسابات من قراءة ما بين السطور والكشف عن الحقيقة المخبأة خلف الوثائق المعروضة من خلال المهارات التي يكتسبها المحاسب القضائي .
  - 6 - حسم المواقف القضائية ، تساعد على حل النزاعات بشكل عادل إذ تكون عامل فصل في المحاكم القضائية من خلال تقديم تقارير الخبرة والتي تكون محل إعتداد وإطمئنان لدى السلطات القضائية .
  - 7- تحديد نقاط الضعف الأداء بواسطة تحديد مواقع الأعمال الوظيفي وتحمل المسؤولية المسببين للأضرار .
- ويذكر ( د . صالح ، 2017 ، 59 ) عن منافع المحاسبة القضائية وكما يلي :-
- 1 - التحقق في القضايا المالية بين الشركات والتأكد من صحة الأدعاءات المقدمة الى المحكمة من قبل الجهات المعنية .
  - 2-التحقق والتحري وفي تحديد الدخل الخاضع للضريبة ومليات التحويل المالي وتقييم الأضرار ومبالغ التعويضات .

ويعلق الباحث على فوائد المحاسبة القضائية ، بأن هناك أمور وأحداث قد تفلتت من السيطرة والإجراءات المحاسبية والتدقيقية لأسباب مختلفة . قد تكون عمدية أو غير العمدية. ولا توجد أية متابعة ولا ملاحقة للمعاملات أو الأحداث بعد تدقيق القوائم المالية . بهدف التأكد من حقيقة و واقعية الحدث أو المعاملة ، عند مطالبة أحد الأطراف المتعاملة ،إذا كان هناك شيء مخالف للعم والقانون ( مثل إحتيال أو غش ) . أدت ذلك الى تعزيز دور المحاسبة القضائية . عن طريق فتح أبواب مكاتبها لتحقيق وتحري لدعوى ونزاعات والمشاكل المالية التي تسجل في المحكمة. أو بناء على طلب المحكمة .

بناء على ذلك تلعب المحاسبة القضائية دورها فعال ومثمر في إجراء تحري وتحقيق لأية حدث . وإجراء متابعة وتحليل وتأكد من الحدث وحصول على أدلة الثبوتية وكشف خفايا والغموض الذي يكتنف أية المعاملة بناء على طلب الجهة المطالبة . ومثال على ذلك / الحكومة وضريبة الشركات / شركة المواد الغذائية تحدد مقاييس للوزن و النوعية

### 6- مهارات ومؤهلات المحاسبة القضائية

إن المهام والواجبات التي تقع على عاتق المحاسب القضائي تشكل مسؤولية كبيرة وحساسة . وبغيته أداء مهامه بصورة المطلوبة . يفترض أن يتمتع المحاسب القضائي بمجموعة من الكفاءات والمؤهلات





والقابليات تمكنه من ممارسة أعماله بصورة متفوقة . ويمكن تلخيص هذه الكفاءات والمؤهلات في النقاط التالية ( الوكيل، 2018، 29-30) :

1 =المعرفة المحاسبية :تساعد المعرفة المحاسبية المحاسب القضائي على تحليل وتفسير المعلومات المالية لعمليات الأحتيال.

2 – مهارات التدقيق : يعتبر الأمام بمهارات والأساليب التدقيق ذات أهمية قصوى للمحاسب القضائي والذي يجب أن يكون مدربا ومؤهلا علميا وعمليا ، وذلك لأن طبيعة المحاسبة القضائية تتطلب جمع الأدلة والمعلومات والتحقق منها .

3 – المعرفة القانونية :معرفة المحاسب القضائي بالأمر القانوني أمر بالغ الأهمية لنجاحه في أداء مهامه ،يتيح إلمام المحاسب القضائي بالقوانين وإجراءات المحاكم، وتحديد نوع الأدلة اللازمة للوفاء بالمعايير القانونية التي يحتاجها القاضي

4- المهارات التحقيقية : مثل مهارات المقابلات والاستجواب والقدرة على تحليل وتقييم وربط بين الأحداث ، والقدرة على التخيل والتفكير والقدرة على التحري والتتبع .

5 – معرفة مهارات تكنولوجيا المعلومات : يعد إلمام المحاسب القضائي بالتقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات من الأمور الهامة والضرورية لأداء مهامه في ظل بيئة الأعمال الرقمية .

6 –مهارات الأتصال الشفهي : يقصد به قدرة المحاسب القضائي على التواصل الشفهي الفعال عند تقديم شهادته كخبير ، أو عند شرح الأسس العامة وأفكاره الأساسية لوجهة نظره المقدمة .

ويضيف ( صالح ، 2018 ، 173 ) المهارات والمؤهلات التالية للمحاسب القضائي :

1 – فهم القوانين الضرائب والأدارة المالية التي تؤثر على الشركات .

2 – فهم القوانين التي تغطي المهن في مجال التدقيق والمحاسبة .

3 – القدرة على التحليل القوائم المالية .

4- الخبرة العملية التجارية .

ويلحق الباحث على المؤهلات والكفاءات التي يتصف به المحاسب القضائي . بأنه رغم إتفاق وجهات النظر أغلبية المتخصصين والباحثين بصدد الكفاءات والمؤهلات المحاسب القضائي . إلا إن هذا لايعني عدم وجود الملاحظات وإقتراحات بخصوص تطوير وتنمية قدراته و تحسين أساليبه بهدف تكامل أدائه . ومن هذا المنطلق يرى الباحث إن تفوق قدرة والأمكنيات العلمية والأكاديمية للمحاسب القضائي غير كافية ، ليكون قادر على قراءة الخفايا اسرية مرسومة خلف تبرير المستندات والوثائق لكشف الأحتيال والغش ، إلا إذا كانت مدعومة بالخبرة العملية والممارسة المهنية الممتازة . إن الخبرة والممارسة المهنية تزيد من الثقة بالنفس والقدرة على الأقناع والأصرار في المواجهة والمثابرة في حسم النزاعات . إن تكامل بين الخبرة النظرية والخبرة العملية تحقق أفضل نتائج.

عليه ولغرض إعداد كادر ناجح ومتفوق . يتمتع بقابليات وكفاءات تأهله لتصبح محاسب قضائي ، يجب مشاركة في دورات التدريبية . وأن يقوم بممارسة عملية لمهنته تحت إشراف خبير متخصص. بهدف تنمية وتطوير قدراته ومواهبه . ومن الضروري أن يكون هناك تدرج في عنوان المهني ، ليصبح خبير القضائي مثل ، معاون محاسب القضائي ، محاسب قضائي ، محاسب قضائي أقدم ، خبير قضائي .

## 7- أهمية الأدلة الأثبات في المحاسبة القضائية

تقوم البنية الأساسية لعملية التدقيق – وفقا للأطوار الدولي لعمليات التدقيق – على وظيفة التأكيد، وليست الفحص ، الأمر الذي جعل معظم الكتابات النظرية في التدقيق تتجه نحو إيجاد النظرية عامة للأثبات كمدخل لتتظير التدقيق بدلا من كونه مجرد مجموعة من الأساليب أو الإجراءات الفنية . ولقد أكد على ما تقدم ، قيام مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بإصداره المجموعة الخامسة من معايير التدقيق الدولية المعدلة ( 500- 599 ) بعنوان أدلة التدقيق ( جمعة ، 2015 ، 311 )



تكتسب الأدلة الثبوتية أهمية كبيرة لدى المحاسب القضائي وتمثل جوهر وأساس نجاح عمله . وبناء على ذلك يستلزم الأمر أن يبذل المحاسب القضائي جهودا كبيرا ومميزا لتحصيلها . و رفقا مع التقرير الذي يقدمه الى المحكمة . لإسناد توثيق وتصديق المعلومات مدونة فيه . ويتوقف ذلك على القدرة و الدراية وإلمام المحاسب القضائي بعلم المحاسبة والتدقيق والقانون وغيرها كما ذكر سابقا . وأضاف الى المؤهلات والكفاءات الذي يتميز به بهدف إجراء تحليل دقيق ومفصل أقل إتساعا وأكثر عمقا في نطاق ضيق ومحدد وهو محور المشكلة أو النزاع . عليه أن تشخيص و تأهيل شخص لتصبح خبير قضائي متمرس أي أقصد المحاسب القضائي ليس سهلا وبسيطا .

ويقصد بأدلة الأثبات تلك المستمسكات والمستندات القانونية التي تستخدم في المعاملات التجارية لأثبات الحقوق والممتلكات . يتم تحرير هذه المستمسكات وفقا لأجراءات الرسمية من قبل المؤسسات معرفة ومتخصصة . تمثل هذه المستمسكات أوراق رسمية يتم إبرازها أمام القضاء لأثبات عادية الحقوق والممتلكات لأطراف أو أشخاص معينة .

وبناء على ذلك ومن هذا المنطلق ، تطلب المحاكم أن يقوم المحاسب القضائي إدلال بشهادته ، عن المشكلة أو النزاع مطروحة أمام المحكمة . و يقوم المحاسب القضائي بإعداد تقرير خاص بصدد المشكلة، ويتم تحضير هذا التقرير عن طريق قيامه بالتحري والتحقق وتقصي الحقائق بهدف جمع المعلومات من واقع المستندات و السجلات والقوائم المالية والكشوفات والوثائق والمحاضر الأعمال والأوراق المحكمة وغيرها . ومن ثم تحليلها وتفسيرها لإيجاد علاقات وربط الملاحظات وكشف عوامل المؤثرة فيها بغية تحصيل الأدلة وإستخلاص نتيجة . ويكتسب هذا التقرير ثقة ومصادقية القانونية لدى المحاكم ، لأنه معده من قبل شخص متخصص و معترف به قانونيا ، ثم معززة بالأدلة الثبوتية وقطعية تثبت صحة المعلومات المدونة فيه و خالية من شكوك وظنون ، .

ويمكن تعريف الأدلة الأثبات على إنها المعلومات والحقائق التي يسند الفرد لتكوين رأي حول موضوع أو نقطة معينة . ( المطارنة ، 2009 ، 177 )

وكذلك يشير مجلس معايير التدقيق والتاكيدي الدولي في معيار التدقيق الدولي (500) الى إن أدلة الأثبات هي

جميع المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول الى الأستنتاجات يبنى عليها رأي التدقيق (جمعة ، 2015 ، 314 )

وتوجد أنواع مختلفة من أدلة الأثبات وكما يلي ( د. عبدالله ، 2007 ، 127 ) :

- 1- الوجود الفعلي .
- 2- المستندات
- 3- الأقرارات المكتوبة من إدارة المشروع
- 4- الأقرارات المكتوبة من أشخاص خارج المشروع .
- 5- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية
- 6- نتائج تتبع الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد البيانات
- 7- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية .

إن كل هذه الأنواع من أدلة الأثبات ، تتوفر أمام المحاسب القضائي ليتعمق فيها لأثبات حقيقة الحالة . وإنه يجب أن يكون حذرا ودقيقا وموهوبا . وأن يعرف كيفية إستخدامه في تحديد العلاقات وربط الملاحظات وتفسير العوامل وبيان وأثرها على الوضع المالي والتغيرات تصاحبها عند تثبيتها . ليحصل على المعلومات لكشف الأحتيال والغش وغيرها . وهناك كثير من الأمور تؤثر على سير اتجاه تحقيق عند تفسير وتحليل أثر العوامل والمتغيرات والمتعلقة بالنزاع أو المشكلة . ويصعب على المحاسب القضائي تثبيتها أو تحصيل الأدلة الثبوتية بخصوصها . قد تفسح باب الأجتهد والتقدير . وقد تجر الأمر الى وقوع وطورت في الأخطاء . وبناء على ذلك تلعب المهارات



والكفاءات في تحصيل قرائن وأدلة ، تعتمد على ثقته بنفسه، وجرأته في حسم المواقف، و مثابرتة في مواجهة القضايا لتضييق وحتى تخنق نفس ظنون وتزيل شكوك لسد فجوات لظعن أدلة الأثبات.

### 8 – توثيق دور استراتيجي لتقرير المحاسب القضائي

يعد المحاسب القضائي شخص مسؤول عن إعداد التقرير بخصوص نزاعات المالية مسجلة لدى المحاكم . باعتباره خبير القضائي متخصص في الشؤون المالية و المحاسبية موثوق ومعتمد عليه لدى المحاكم . و يمثل التقرير خلاصة جهود مبذولة الذي قدمه المحاسب القضائي في تقصي الحقائق متعلقة بالنزاع . ويتضمن أدق معلومات تفصيلية بخصوص النزاع . معززة بالأدلة الثبوتية قاطعة ، تنير المحكمة وتزودها بالمعلومات المحاسبية والمالية . حصل عليه عن طريق التحري والتحقيق والتحليل للمستندات والسجلات والدفاتر والقوائم المالية والكشوفات والوثائق والمحاضر المحكمة وغيرها .

ويكتسب التقرير أهمية كبيرة وجوهرية . ويؤثر بشكل فعال على نتيجة النزاعات . ويشكل المحور الأساسي في حل المشاكل المطروحة في المحاكم . ويعود ذلك الى الفوائد الكثيرة الذي يحققه ويقدمه تقرير للمحكمة . وما يتضمن من معلومات وتحليلات مهمة ومفيدة لتوصل الى النتائج . ويجعل ذلك أن ينظر المحاكم الى المحاسب القضائي بأنه شخصا مميزا ويتصف بخواص معينة يؤهله أن تعتمد عليها المحاكم وتثق بقدراته وخبراته . وتصدق شهادته وأقواله بصورة رسمية وقانونية .

ويختلف تقرير الذي يقدمه المحاسب القضائي عن التقرير الذي يقدمه المدقق الخارجي ، على الرغم من وجود تشابه قوي بينهم وبالأخص عن الناحية الشكلية ، وأصول وإجراءات إعداده .

يحث يمكن تعريف تقرير المدقق بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لأبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه بهدف إبداء رأي فني محايد عن ما إذا كانت البيانات المالية التي أعدتها المنشأة تعطي صورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق (جمعة ، 2015 ، 452 ) .

أما تقرير المحاسب القضائي له مفهوم ومضمون مختلف عن تقرير المدقق حيث ويمكن تعريف تقرير المحاسب القضائي ، بأنه وثيقة تهدف الى تنوير القاضي ، وتمكينه من الوصول الى القضاء العادل ويجب أن يكون تحريره دقيقا و واضحا ( farahat co. Com ) . على الرغم من وجود إختلاف بين مضمون وهدف بين التقريرين ، وكذلك الجهة التي تقدم اليها والفترة أو المدة تحضيرها ، إلا إن أصول وإجراءات تنظيم وإعداد التقريرين تتشابه الى حد كبير. ويمكن القول في رأي توجد إجراءات وقواعد متشابهة في تنظيم التقرير بين كلاهما .

يتكون تقرير المحاسب القضائي من جزئين أو قسمين اساسين : ( farahat.com ) : -  
الجزء الأول : يتضمن معلومات يتعلق بأسم واللقب وعنوان مكتب وأسماء وعناوين الأطراف المشكلة وممثلهم

الجزء الثاني : يتضمن الجزء الثاني من تقرير المحاسب القضائي الأجابة عن الأسئلة المطروحة أو مقدمة الى المحكمة إستنادا الى الأوراق والمستندات والوثائق ومحاضر الأعمال . وكذلك يتضمن هذا الجزء من التقرير ما يلي :

- 1 – أن يبين المحاسب القضائي رأيه المحايد بوضوح عن الأسئلة المطروحة في المحكمة والأجابة عنها.
- 2 – أن يتضمن التقرير الوثائق مستخدمة من قبل المحاسب القضائي سواء كانت في المحكمة أو لدى طرف الأخرى .
- 3 – أن يشير التقرير الى المصادر مستخدمة وإنه أطلع على كل الوثائق مقدمة اليه عن طريق التحري والتحقيق .



- 4 - يجب كتابة التقرير بيده ، ولا يشارك معه أية شخص آخر ، سواء كانت في مكتبه أو أية مكان آخر .
- 5 - يجب أن يكتب التاريخ ويثبت عنوان القضية في التقرير .
- 6 - يجب أن يوقع بنفسه على تقرير ويختتم عليه .

وبناء على ما تقدم ، فإن تقرير المحاسب القضائي يمثل وثيقة رسمية ومصدقة ومعتمدة قانونيا لدى المحكمة وصادر من قبل شخص موثوق وخبير متخصص ومعترف من قبل المحكمة ، وله مركز قانوني فهو مساعد القاضي في فصل الدعاوى . عليه فإن رأيه ذات أهمية كبيرة وبدرجة عالية . ومعززة بالأدلة الثبوتية والقانونية ومبني على تحليل وتفسير واضح وما يخفيه الوثائق من آثار ونتائج وأسباب تكوينها وإعدادها . إضافة الى ذلك إن الصفات والمؤهلات التي يتميز به المحاسب القضائي يزيد من قدرته على تحقيق وتحري والمواجهة ، وخبرته على ربط وإيجاد العلاقة بين العوامل وإستنتاج الملاحظات . إن كل هذه الإجراءات والمتطلبات يكتسب ثقة ومصادقية كبيرة قادر على إنارة طريق وإقناع المحكمة وتحقيق درجة اليقين في فهم القضية وتوصل الى نتيجة وتحديد بين أطراف المتنازعة وحل القضية . ما ورد سابقا يدل على أهمية تقرير المحاسب القانوني بما يتضمن من المعلومات المالية والمحاسبية . وتزويد المحكمة بها بغية توصل الى فصل النزاعات وحل القضايا المالية . وكشف خفاياه صفقات الاحتيال والتزوير . ويكون أداة قويا لتأمين وضمان الحقوق والممتلكات للأطراف المتعاملة من الشركات والمؤسسات والمستثمرين . وسيطرة على زمام الأمور لمنع إفلات أية مخالفات لبناء بيئة مالية ومحاسبية متينة ورصينة .

## 9 - تحليل أثر المحاسبة القضائية على ترصين البيئة المالية والمحاسبية

تشكل المحاسبة القضائية نوع من المحاسبة وتقدم الخدمات المحاسبية مميزة خاصة بالقضاء . وهي أداة فعال بيد المحاكم في حل وفصل وسيطرة على النزاعات والمشاكل المالية . بين الشركات والمؤسسات والمستثمرين وحتى قد تشكل الحكومة طرف منها . ويمكن توضيح أثر المحاسبة القضائية على ترصين وتقوية بيئة المالية والمحاسبية .

إن تأهيل وتكوين بيئة مالية ومحاسبية ناجحة وسليمة ، يتطلب توفير كثير من الخدمات وفي شتى المجالات وبمستوى ممتاز . بهدف تسهيل عملية التبادل التجاري . وأهم هذه الخدمات تشمل على خدمات القضائية والأمنية لغرض تأمين أمن وأستقرار ومحافظة على الحقوق والممتلكات . وكذلك خدمات بنكية لتلبية المطالبات والإحتياجات الشركات والمؤسسات والمستثمرين بمستوى تطورات الدولية . ومن ثم وجود شركات التأمين والضمان والأسواق المالي ومراكز تجارة والشركات النقل الدولي وغيرها ، إضافة الى تحسين الثقافة العامة للمجتمع ، ومستوى التعليم والمؤسسات التعليمية . هذا فضلا عن ضرورة تنظيم سياسات المالية والنقدية تخدم هذه البيئة لدى الجهات المهتمة بالشؤون المالية والمحاسبية . وأن تضع دولة سياسة عامة متوازنة و علاقات دولية استراتيجية من أجل تكامل هذه البيئة وتقويتها . ويشكل عامل الاقتصادي تأثير كبيرا وقويا على استخدام هذه الخدمات . إذا كانت تكلفة هذه الخدمات عالية ومرتفعة . تنتسب في تهرب الشركات والمؤسسات والمستثمرين من إستخدامها ، واللجوء الى أساليب الأخرى . وتؤدي ذلك الى تفشي الفساد وعدم سير الأعمال وفق القوانين والأجراءات أصولية ، نتيجة تعارض تكلفة ونفقات هذه الخدمات مع مصلحة هذه الأطراف . وتلقي أثرها على خلق بيئة مالية ومحاسبية غير مستقرة وغير منتظمة وبالتالي تفقد ثقة والأطمئنان بها لدى الشركات والمؤسسات والمستثمرين .

وتلعب الدولة دورا مهما واستراتيجيا في هذا المجال . عن طريق تقديم دعم إقتصادي كبير بغية ترخيص هذه الخدمات بهدف استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات والمستثمرين ولعملية تبادل التجاري برمتها . تنمو وتزداد النشاطات والأعمال التجارية في البيئة التي تتوفر فيه مختلف الخدمات





## مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (55) August 2020

العدد (55) أغسطس 2020



والمؤسسات وتعزز قوة القانون فيها، وتساعد في مواكبة التطورات المالية التي تجري في العالم . ويفترض ان تكون هذه الخدمات رخيصة ومتوفرة بشكل كثير وسهلة حصول عليها ليتم إستخدامها والتزام بها .

تحدث الأحتيال في الأعمال التجارية ولأسباب مختلفة . ويستغل قائم به الفجوات والنقاط الضعف في نظام المحاسبي والمالي ، وكذلك ضعف وتقصير إجراءات التدقيق والرقابة ، بهدف إفلات من سيطرتهم وسلطتهم لتحقيق أغراضه ونواياه . إن إفلات الأحتيال من الإجراءات التدقيق هي نتيجة عدم وجود إعادة الفحص والمتابعة على عملية التدقيق بعد إنجازها ، ولكن هذا لايعني بالضرورة خلاصها من لزمها وكشفها . إن شبكة القوة ومتينة للمحاسبة القضائية ، تؤمن كشف وحل كل مشكلة ونزاع التي تسجل في المحاكم . عن طريق تحقيق وتحري وتحليل للعوامل والمتغيرات وربط العلاقات ورصد الملاحظات وضبط أدلة بهدف إستخلاص النتائج وتحقيق الغرض. بناء على ذلك تشكل المحاسبة القضائية صمام الأمان لتأمين بيئة مالية والمحاسبية موثوقة تطمئن الأطراف وتجذب الإستثمارات الجديدة.

إضافة الى هذا تلقي المحاسبة القضائية بظلالها ضغطا كبيرا على تعزيز وتقوية عمل المحاسبي في تنظيم السجلات والقوائم المالية والكشوفات والمستندات وتحكيم أرشيف حفظ الأوراق وضبطها بصورة سليمة وصحيحة ، وكذلك الأمر بالنسبة لعملية التدقيق ، يجعل من المدقق أن يكون أكثر حذرا على الرغم من كونه يتصف بالدقة والتركيز والتأكد على إتباع خطوات وإجراءات تعزيزية لتأمين وضمان تطبيق سليم للقواعد المحاسبية، لمنع حدوث أية إهمال وتقصير في عملية تدقيق ، لتفادي حدوث منازعات ومشاكل بين الأطراف . يتبين أن وجود المحاسبة القضائية تؤثر على سير إنتظام العمل وتعزز التزام بالأسس والقواعد العلمية وإجراءات العملية بصورة سليم لها .وتؤدي ذلك الى خلق بيئة متزنة ومستقرة .تعزز فيها توثيق وتحكيم قبضة النظام والقانون والألتزام بصورة علمية محكمة .

ويقوم المحاسب القضائي بفتح مكتب خاص به لمزاولة مهنته ، حيث يقوم بتقديم مختلف أنواع الخدمات من أحتسابات المالية والاستشارات وتقدير المبيعات وتخمين الأضرار والخسائر وإحتساب التعويضات و المصاريف و جرد البضائع وتحديد الضرائب غيرها ، سواء كانت لشركات والمؤسسات والأفراد ، ويقوم بالوكالة عن لشركات والمؤسسات في المشاكل والنزاعات للمثول امام المحاكم وغيرها من الخدمات . يساهم هذه الخدمات بشكل فعال وأيجابي في تسهيل المعاملات المالية والتجارية . وبدورها تشكل عاملا مؤثرا على تحسين وتطوير البيئة المالية والمحاسبية لمواكبة التطورات الدولية ، ونهوض بكفاءات عالية في تجويد نوعية الخدمات لتتنصف البيئة بأصالتها وميزتها .

وينتطلب من المحاسب القضائي أن يقوم بإعداد تقرير خاص بالمنازعة أو المشكلة مسجلة لدى المحاكم . ولغرض ذلك ، يقوم بجمع المعلومات المالية والمحاسبية ، عن طبيعة ونوعية المنازعة أو المشكلة على ضوء السجلات والقوائم المالية والمستندات والكشوفات والوثائق والأوراق المحكمة والمحاضر الاجتماعات وغيرها . وتحصيل الأدلة متعلقة بها . يجعل أن يكتسب المحاسب القضائي ، ثقة وقناعة الأطراف المتنازعة نتيجة توثيق وتحكيم النتائج التقرير بالأدلة الثبوتية ويسهل فهمه ، ويزيل كل شكوك وضمنون عنه . ومن ثم يجمع لديه معلومات كثيرة ودقيقة يمكنه من معرفة تامة بالنقاط الضعف أو الثغرات الموجودة التي يستغلها المحتال أو المزور لتنفيذ نواياه . معالجة هذه النقاط الضعف وإجراء تجويد وتحسين في قانون لتفاديها وتلافيها والقضاء عليها لمنع مجال للأحتيال والتزوير وغيرها .

توضح سابقا دور وأهمية المحاسبة القضائية في قيام بمهام واجبات التي تبث وجود سلطة قضائية صارمة وحاسمة في حل المشاكل والنزاعات . وتمثل سدا منيعا لتسرب أية أحتيال . وتعزز هيمنة أجواء النظامية وتبث الثقة والاطمئنان ، ودعمها قويا في ترصين بيئة المالية والمحاسبية.





## 10 – الخاتمة

بعد توصل الى نهاية البحث يسجد الباحث شاكرًا للباري عز وجل على كثرة نعمه ، ويحمده عل عونه وفصله في إتمام البحث . ويتمنى أن يكون البحث موافقة للأصول العلمية والأكاديمية . ويأمل أن تكون نتائجه تتوافق مع المنهجية التي تبنى عليها . وفيما يلي الأستنتاجات البحث :

1- إن وجود المحاسبة القضائية تعزز وترصن البيئة المالية والمحاسبية وتزيد الثقة والقناعة الشركات والمؤسسات والمستثمرين من ضمان وتأمين حقوقهم وممتلكاتهم وسلامة اعمالهم التجارية . لقدرتها على حل وفصل النزاعات والمشاكل المالية وفق أصول العلمية والقانونية

2- تستمد المحاسبة القضائية قدرتها في كشف إحتيال وغش وتزوير وتوصل الى حل وفصل نزاعات ومشاكل المالية . نتيجة تخصصه في علم المحاسبة والتدقيق وإلمامه ودرايته بالعلوم القانون وأصول المحاكمات القضائية والإدارة المالية العامة والتجارة والضرائب وغيرها . وتمتعه بمهارات وكفاءات مذهلة في تحقيق وتحري وتحليل لتحصيل الأدلة الثبوتية والثقة بالنفس والقدرة على المواجهة والأصرار في توصل الى نتيجة .

3- إن وجود المحاسبة القضائية تجذب إنتباه المحاسب والمدقق ، لإعطاء عناية وإهتمام أكثر بالعمل وتحذر بشكل أكبر في بذل جهود مميز لضبط وتنظيم العمل وتركيز بشكل أدق على تعزيز نظام المحاسبي وتقوية إجراءات عملية تدقيق وفرض سيطرتهما ،لتلافي من إفلات أية عملية إحتيال والغش والتزوير ، وتورط في تحقيق وتحري من قبل المحاسبة القضائية .

4- تقوم المحاسبة القضائية بتشديد وتحكيم قبضة المحاكم والقضاء في ضبط والسيطرة على تقوية الإجراءات القانونية في الأعمال التجارية . بهدف توثيق وترصين البيئة المالية والمحاسبية . بناء على النقطة الثانية .

5- إن إعداد التقرير وتحصيل وجمع الأدلة الثبوتية من قبل شخص متخصص ومتمرس وملم بالعلوم المختلفة تعزز وتوثق المعلومات المدونة فيها . وتسهل تفهم وقناعة الأطراف المتنازعة بالنتائج المنازعات والمشاكل . مما تثبت وتبرهن قوة قبضة المحاكم في تأمين وضمان الحقوق والممتلكات وترصين وتحصين البيئة المالية والمحاسبية أمينة

## المصادر

## الرسائل

1 – راضي ، هيثم مالك ، و الروازق ، عبد الزهرة سلمان ، ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق ، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 8 ، العدد 4 ، 2018 . جامعة ميسان .

2- جاسم ، فائز عبد الحسين ، أهمية المحاسبة القضائية في كشف المخالفات المالية وتحديد المسؤولية عنها ، دراسة حالة في إحدى محاكم العراقية ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الثالث عشر ، العدد الخامس والعشرون ، سنة 2017 ، جامعة ميسان .

3 – برغل ، لينا مصطفى ، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير ، الأردن ، 2015 .

4- أمين ، ساكار ظاهر عمر ، و سعيد ، يعقوب أحمد حمه ، دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصادقية بالقوائم المالية / دراسة حالة في محاكم أقليم كردستان ، مجلة التقني ، المجلد الثلاثون العدد 40 ، 2017 .

5 – حسن ، عادل محمد و عبد الرحمن ، عبدالله عبد الرحمن ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة الأبداعية ، بحث ميداني من وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة ، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد السادس ، العدد الثامن عشر ، 2015 .



## مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (55) August 2020

العدد (55) أغسطس 2020



- 6 - الكبيسي ، عبد الستار ، دراسة إستقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، مجلد 12 ، عدد 1 ، 2016 .
- 7 - د. صالح ، منال حسين لفته ، إستخدام تقنيات المحاسبة القضائية في كشف عن ممارسات المحاسبة الأبداعية ، وتأثيراتها على القوائم المالية . مجلة دنانير ، العدد الثامن .
- 8 - د. الوكيل ، حسام السعيد ، مدخل مقترح لأستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية ، دراسة ميدانية ، 2017 .
- 9 - إنعام ، عثمان شعبان ، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لأكتشاف حالات الأحتيال المالي في الوحدات الأقتصادية ، جامعة الأسلامية ، غزة ، 2015 .
- 10 - أدريس ، إنصاف أحمد ، دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قطاع المصارف ، أطروحة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2019 ، السودان .
- 11 - د. صالح ، منال ناجي ، المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الألتزام الأخلاقي لدى العاملين في مهنة المحاسبة والتدقيق / دراسة لعينة من مراقبي الحسابات في مدينة الموصل ، جامعة الموصل ، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعية ، العدد الخامس والخمسون ، 2018 .
- 12 - أحمد ، محمد الزين سيف الدين محمد علي ، دور المحاسبة القضائية في الحد من الممارسة إدارة الأرباح / دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ، جامعة نيلين ، ماجستير ، 2018 ، 26 - 27 .
- 13 - عزريل ، أيمن هشام ، دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسل الأموال ، فلسطين ، 2016 .
- 14 - الجليلي ، مقداد أحمد ، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، مجلد 34 ، العدد ، 107 ، 2012 .

### الكتب

- 1 د . المطارنة ، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن 2009 .
- 2 د. جمعة ، أحمد حلمي ، المدخل الى التدقيق والتاكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2015 .
- 3 د. عبد الله ، خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن ، 2007 .



## References

- 1 - Radhi, Haitham Malik, and Al-Rawaq, Abdul Zahra Salman, The necessity of activating the role of judicial accounting and its development in Iraq, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 8, No. 4, 2018. University of Maysan.,
- 2- Jassim, Fayez Abdul Hussein, The importance of judicial accountability in detecting financial irregularities and determining responsibility for them, a case study in an Iraqi court, Maysan Research Journal, volume thirteenth, number twenty-fifth, year 2017, University of Maysan.
- 3 - Bulgur, Lina Mustafa, The Role of Criminal Accounting and Corporate Governance and Their Relationship in Reducing Financial and Administrative Corruption in Jordanian Public Shareholding Companies, Master Thesis, Jordan, 2015.
- 4- Dr. Amin, Sakar Zahir Omar, and Saeed, Yaqoub Ahmed Hama, The Role of Judicial Accounting in Raising the Degree of Credibility in Financial Statements / Case Study in the Courts of the Kurdistan Region, Technical Magazine, Volume Thirty No. 40, 2017.
- 5- Hassan, Adel Mohamed and Abdel Rahman, Abdullah Abdel Rahman, the role of judicial accounting in limiting the practices of creative accounting methods, field research from the point of view of the auditors in the audit offices, the American Arab Academy for Science and Technology magazine, volume VI, number eighteenth, 2015.
- 6- Al-Kubaisi, Abdel-Sattar, a field survey on judicial accountability from the viewpoint of the judiciary and the judicial accountant in Jordan, Jordanian Journal of Business Administration, volume 12, No. 1, 2016.
- 7 - Dr. Saleh, Manal Hussein Lafta, using judicial accounting techniques to reveal innovative accounting practices and their effects on the financial statements. JD magazine, the eighth issue.
- 8 - Dr. Al-Wakeel, Hossam Al-Saeed, A Proposed Approach to Using Judicial Accounting in Combating Money Laundering Operations in the Egyptian Environment, A Field Study, 2017.
- 9 - Inaam, Othman Shaaban, The Availability of the Elements of Judicial Accounting Application to Discover Cases of Financial Fraud in Economic Units, Islamic University, Gaza, 2015.
- 10 - Idris, Insaf Ahmed, The role of judicial accounting in achieving the quality of accounting information, a field study of a sample of public joint stock companies listed on the Khartoum Stock Exchange, the banking sector, PhD thesis, Sudan University of Science and Technology, 2019, Sudan.
- 11 - Dr. Saleh, Manal Naji, Judicial Accounting and its role in promoting ethical commitment among workers in the accounting and auditing profession / A study of a sample of auditors in the city of Mosul, University of Mosul, Baghdad College Journal of University Economic Sciences, number fifty-fifth, 2018.

**مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع**

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

[www.jalhss.com](http://www.jalhss.com)

Volume (55) August 2020

العدد (55) أغسطس 2020



12 - Ahmad, Muhammad Al-Zain Saif Al-Din Muhammad Ali, The Role of Judicial Accounting in Limiting the Practice of Profit Management / Field Study on the National Auditing Bureau, Neelin University, MA, 2018, 26-27.

13 - Ezrail, Ayman Hisham, The Role of Judicial Accounting to Address Money Laundering Operations, Palestine, 2016.

14 - Al-Jalili, Miqdad Ahmad, Judicial Accounting and its Possibility to Apply in Iraq, Al-Rafidain Development Journal, University of Mosul, Maghld 34, No. 107, 2012.

**Books**

1 d. Bishop, Ghassan Falah, Contemporary Auditing, Dar Al-Masirah, Second Edition, Amman, Jordan 2009.

2 d. Jum`a, Ahmad Hilmi, Introduction to Auditing and Confirmation according to International Standards on Auditing, Dar Safaa, Second Edition, Amman, Jordan, 2015.

3 d. Abdullah, Khaled Amin, The Science of Auditing, Dar Wael, Fourth Edition, Amman, Jordan, 2007.